

الخلاصة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن كلية الآداب في الجامعة المستنصرية
AN ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL



ISSN:1136-1992

الترقيم الدولي

DOI: 10.35284

المعرف الدولي



- مكانة الفلسفة في الجامعة.
- الصور الروحانية بين العقلي والمجسد: دراسة في فلسفة ابن رشد.
- الدين التفاولي في ضوء برامجاتية وليم جيمس.
- اثر فينومينولوجيا الوجود عند مارتن هيدجر على المنظر المعماري نوربرغ شولز.
- نقد لوكاشيفتش لنظرية القياس في ضوء نصوص المنطقة المسلمين في القرون الوسطى.
- خطاب التحليل اللغوي في فلسفة الوضعية المنطقية المعاصرة.
- التأويل في فكر نصر حامد أبو زيد
- الزمان بين اوغسطين وتوما الاكويني -دراسة مقارنة-
- حضارة العرب في فكر غوستاف لوبان

مجلة الفلسفة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يديرها قسم الفلسفة

المجلة حاصلة على المعرف الدولي Doi
تحت رقم prefix :10.35284

هيئة التحرير

-رئيس التحرير ا.د.حسون عليوي فندي السراي
الجامعة المستنصرية-كلية الآداب-قسم الفلسفة
-مدير التحرير أ.م.د.حيدر ناظم محمد
الجامعة المستنصرية-كلية الآداب-قسم الفلسفة.

اعضاء هيئة التحرير

- ١.١.د.يمنى طريف الخولي – كلية الآداب – جامعة القاهرة- مصر.
- ١.٢.د. عفيف حيدر عثمان - الجامعة اللبنانية – لبنان .
- 3-Professor:Juan Rivera Palomino- San Marcos – Peru
- ١.٤.د. مصطفى النشار – كلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر.
- ٥.د. احسان علي شريعتي -كلية الاديان – جامعة طهران – ايران
- ٦-أ.د.رحيم محمد سالم الساعدي - كلية الآداب -الجامعة المستنصرية
- ٧.د. صلاح فليفل عايد الجابري – كلية الآداب – جامعة بغداد – العراق
- ٨.د.عامر عبد زيد الوائلي – كلية الآداب – جامعة الكوفة – العراق
- ٩.م.د. محمد حسين النجم - كلية الآداب – الجامعة المستنصرية – العراق

البريد الالكتروني

art.phi_magazine@uomustansiriyah.edu.iq



العدد الخامس والعشرون

حزيران

٢٠٢٢/٦

سكرتير التحرير

م.د. أسماء جعفر فرج
كلية الآداب -المستنصرية

الاشراف اللغوي

م.د.منار صاحب
كلية الآداب/المستنصرية

اخراج وتنضيد

م.م.أنثى محمد مجيد

مسؤول الموقع الالكتروني

المهندسة
ريهام ماجد عبد الكريم

الترقيم الدولي:Issn:(١١٣٦-١٩٩٢)

فهرست بدار الكتب والوثائق وإيداعها تحت رقم (٧٤٢) لسنة (٢٠٠٢)

نصميم وطباعة
مكتب الأثير
للنشر والطباعة

الفلسفة

مجلة علمية محكمة يصدرها قسم الفلسفة

المحتويات

كلمة العدد	رئيس التحرير	
مكاتبة الفلسفة في الجامعة	أ.م.د. سنا صباح علي	٢٢-١
الصور الروحانية بين العقلي والمجسد: دراسة في فلسفة ابن رشد	أ.م.د. سامي محمود إبراهيم	٤٤-٢٣
الدين التفاولي في ضوء برجماتية وليم جيمس	م.د. بشير جاسم محمد	٧٠-٤٥
اثر فينومينولوجيا الوجود عند مارتن هيدجر على المنظر المعماري نوربرغ شولز	م.م. غصون عبد محمد أ.د. احمد الشيال	١٠٨-٧١
نقد لوكاشيفتش لنظرية القياس في ضوء نصوص المنطقة المسلمين في القرون الوسطى	أ.م.د. طالب حسين كطافة	١٣٢-١٠٩
خطاب التحليل اللغوي في فلسفة الوضعية المنطقية المعاصرة	م.د. عدي غازي فالح	١٦٤-١٣٣
التأويل في فكر نصر حامد أبو زيد	أ.م.د. ولاء مهدي الجبوري	١٨٠-١٦٥
الزمان بين اوغسطين وتوما الاكويني دراسة مقارنة	م.د. رعد كاظم نعمة	١٩٦-١٨١
حضارة العرب في فكر غستاف لوبون	عباس سلمان عيسى أ.م.د. ليث اثير يوسف	٢١٨-١٩٧



العدد
الخامس والعشرون
حزيران
٢٠٢٢/٦

عنوان المراسلة
العراق- بغداد- الجامعة المستنصرية
كلية الاداب/ قسم الفلسفة
ص.ب: ١٤٠٢٢
تلفون: ٤١٦٨١١٩٨

art.phi_magazine@
uomustansiriyah.edu.iq

نقد لوكاشيفتش لنظرية القياس في ضوء نصوص المناطقة المسلمين في القرون الوسطى أ.م.د. طالب حسين كطافة^١

الملخص

تناول المنطقي البولندي لوكاشيفتش (Jan Lukasiewicz) نظرية القياس الأرسطي وكانت له انتقادات على العرض المنهجي لهذه النظرية عند أرسطو وعند بعض الفلاسفة والمؤرخين لها فكان موضوع البحث هو بعض هذه الانتقادات الذي يشكل بمجموعه بنية القياس الصورية في سعي من الباحث التحقق من صحتها وهل لها أثر منطقي في تقييم القياس وصحة بنيته ونتائجه فقد انطلق الباحث من تصور أن هذه الانتقادات مرفوضة عندما يتم قراءتها في ضوء النص المنطقي السابق على نص لوكاشيفتشولا سيما النص المنطقي للمناطقة المسلمين في القرون الوسطى وبعض نصوص الكتاب الغربيين فكانت هذه النصوص الأساس في تقييم هذه الانتقادات من خلال تحليل مضمون كل نقد وتقييمه في ضوء مضمون هذه النصوص وقد انتهى البحث إلى عدم صحة هذه الانتقادات وإلى شكلية بعضها التي لا يترتب على فرض صحتها أثر منطقي .

الكلمات المفتاحية : لوكاشيفتش ، القياس ، أرسطو ، المناطقة المسلمون.

Lukasiewicz's Criticism of the syllogistic theory

In the light of the texts of the Muslim logicians in the Middle centuries

Abstract

Lukasiewicz is one of the most logicians of the twentieth century who dealt with the Aristotelian syllogistic theory and had criticisms of the systematic presentation of this theory by Aristotle and by some philosophers and historians of this theory. Logical assuming its validity in evaluating the of syllogistic and the validity of its structure and results as a starting point. The researcher proceeded from the perception that these criticisms are rejected when they are read in the light of the logical text preceding Lukasiewicz's text, especially the logical text of Muslim logicians in the Middle centuries and some texts of Western writers. These texts were the basis for assessing these criticisms were analyzed by the content of each criticism and evaluating it in the light of these texts.

KEYWORDS: Lukasiewicz ,Aristotle ,syllogistic,Muslim logicians.

مقدمة

يعد يان لوكاشيفتش (Jan Lukasiewics) - كما تُرجم له في موسوعة ستانفورد الفلسفية - واحداً من أبرز مناطق القرن العشرين ، وكان من مؤسسي مدرسة وارسو المنطقية وأحد اساتذتها ، تمحور اهتمامه بالمنطق الصوري الحديث ، فكانت واحدة من أنجازاته كتابة المنطق الارسطي على وفق النسق الرياضي للمنطق الصوري الحديث ، كما كان من اوائل المناطق الذين أرخوا للمنطق القديم من ناحية موضوعاته ، ويعد كتابه : نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث ، صورة للجمع بين هذين الاشتغالين عنده.

إذ خصص فيه ثلاثة فصول لتناول نظرية القياس من الناحية التاريخية فيما خصص باقي الكتاب للصياغة الرياضية لهذه النظرية ، وعند تناوله للجزء التاريخي قام بتوجيه نقود عديدة الى هذا المنطق ، تارة لنص أرسطو ؛ وتارة الى النصوص الشارحة أو العارضة له في سياق تاريخ الفلسفة .

وهنا ؛ وفي هذا السياق النقدي ؛ يستوقف القارئ لهذا الكتاب نص لوكاشيفتش ذكره في الفصل السادس وبالتحديد في بداية الفقرة ٣٦ ، حيث يصف عرض ارسطو لنظريته في القياسات المطلقة بأعجاب في مقارنة عرضه لقياس الموجهات بكونه عرضاً كاملاً خال من الأخطاء تقريباً :

In contrast to the assertoric syllogistic which is perfectly clear and nearly free of errors.

فهذا النص يشكل مفاجأة للقارئ الذي بدأ بقراءة الفصول الاولى الثلاثة من الكتاب التي كانت مليئة بتخطئة أرسطو في نصوصه وتخطئة الشراح والمؤرخين للمنطق المشائي ، وصلت احياناً الى عبارات قاسية كوصف الكاتب بأنه يجهل نصوص أرسطو نفسه ، وفيما يأتي نماذج لذلك :

- تعليقه في الفقرة ٣٩ ؛ على نص لأرسطو يقسم فيه الحدود من حيث قابلية الحمل على بعضها ، فقال معلقاً : إن نص أرسطو هذا تضمن أخطاء عديدة وقد سردها الواحد تلو الآخر فكانت ثلاثة .

- تعليقه في الفقرة ٧٩ ؛ على أن أرسطو لم يلتزم بالدقة في عرضه لنظرية القياس ، وذلك لأنه يستخدم عبارات مختلفة الدلالة على المعنى الواحد .

- تعليقه في الفقرة ١٠٩ ؛ أن هناك خطأ آخر ارتكبه أرسطو في التحليلات الأولى كانت نتائجه على قدر أكثر من الخطورة .

أما تخطيطه لشرح أرسطو فهي لا تقل عن تخطيطه لأرسطو كما ورد :

- في الفقرة ٤٩، حيث يرى أنه لزمه كان الفلاسفة واللغويون لا يجيدون معرفة الرياضيات لذا لم يدركوا قيمة ادخال المتغيرات إلى نظرية القياس .

- وقوله في الفقرة ٦٩؛ أن الأب كوبلستون ومن قبله كينز كان لديهم تصور خاطئ عن المنطق ، في حين أن الباحثين يسلم لهم بمكانة مهمة في تاريخ الفلسفة والمنطق . ومع هذا التضارب بين الفقرة ٣٦ و باقي الفقرات ، فإن القارئ مدعو إلى التوقف عند نقوده ليرى مدى واقعيته في إطار النص المنطقي الشارح لنصوص أرسطو ونظريته القياسية ، لا سيما أن هذا النص صدر من كبار الفلاسفة والمناطق بما فيهم الشراح في التراث العربي ولم نجد فيه تلك النقود التي اطلقها لوكاشيفتش .

بل أكثر من ذلك ان الفلاسفة المعاصرين له كفلاسفة التحليل الذين رفضوا المنطق الأرسطي بجملته، انما رفضوه لأنه لا ينتج لنا معرفة جديدة وان قضاياها تدرج في تحصيل الحاصل ، ولم يستندوا الى أخطاء تعود الى تفاصيل النظرية وبنيتها.

ومن جانب آخر هناك موقف لواحد من كبار الفلاسفة حول المنطق الأرسطي وهو عمانوئيل كانت الذي كان يرى ان المنطق الأرسطي ولد كاملاً واستمر على كماله لألفي سنة أي لزمنا عمانوئيل كانت نفسه، مما يدفع القارئ الى التحقق من هذين التقييمين ومعرفة ايهما صحيحاً.

وحيث ان الباحث يتبنى موقفاً يرى فيه أن المنطق المشائي الذي يقوم على نصوص أرسطو وشرحها بما فيهم الشراح في التراث العربي بدءاً من التعليق على النصوص المترجمة مروراً بالفلاسفة والمناطق الى عصر الشروح لا يتضمن ثغرات في بنيته وصيغته ، فهو يرى ان نقد لوكاشيفتش لم يأخذ بنظر الاعتبار هذه النصوص الشارحة وما تضمنته من افكار تجيب على نقوده في كتابه المذكور قبل قليل .

ومن هنا كان هذا البحث الذي سعى للتوقف عند مجموعة من هذه النقود - بعد تعذر استيفائها كلها في حدود بحث أكاديمي - ليرى مدى واقعيته وموضوعيتها في إطار النص المنطقي الارسطي متنا وشرحا وتاريخا ، وهو يأتي في إطار المسار البحثي الذي اختاره الباحث وهو تبني كون المنطق الأرسطي أساس كل تفكير وأنه بعد الكم الهائل من التوسع فيه عمودياً وافقياً ، فإنه اصبح اكثر قرباً للكمال الذي تبناه عمانوئيل كانت. وأنسجاماً مع طبيعة موضوع البحث فقد تمت هيكلته في فقرات وليس على شكل مباحث ومطالب ، لكون النقود الموجهة الى النص المنطقي كانت على شكل فقرات ، من دون أن يعني وجود تناظر بين رقم الفقرة في البحث ورقمها في نص كتاب لوكاشيفتش ، بل تم تقديم وتأخير في الفقرات بما يتناسب مع الترتيب الواقعي لمكونات القياس، وهو

تناسب يرجع الى مبدأ يذكر في النص العلمي في التراث العربي ولا سيما في النص المنطقي مضمونه : إن المتقدم طبعاً متقدم وضعاً .

إذ لما كانت نقود لوكاشيفتشفي القياس ، والقياس يتكون من قضايا تترابط على وفق بنية خاصة التي بدورها تتكون من بنية خاصة بين حدود ، فهذا يعني أول جزء منطقي يُبنى القياس منه هو الحد مكون علاقة حمل يتبعها انتاج القضية فإنتاج القياس ، فهذا الترتيب والتقدم الطبيعي لمكونات القياس ، يناسبه ان يتم تناول النقود في هذا البحث ؛ وهو الترتيب الوضعي ؛ بترتيب يتناسب مع الترتيب الطبيعي لموضوعها ، وعلى وفق ذلك كانت ترتيب فقرات البحث على النحو الآتي :

الفقرة الاولى تناولت الحقيقة الوجودية والمعرفية للحد المنطقي من خلال مناقشة اعتراض لوكاشيفتشعلى استعمال لفظ شيء للتعبير عن مفهوم الحد ، والفقرة الثانية تم الانتقال لتناول العلاقة بين الحدود ودورها في تكون ماهية القياس ، ثم تم الانتقال الى تحديد موضوع هذه الماهية ، لان موضوعية الشيء متأخرة رتبة من تحقق العلم الذي يتناوله ، وأن كان وجودياً ؛ بما أنه وجود من الموجودات ؛ متقدم على العلم ، وبعد هذه الفقرات انتقل البحث الى فقرات تتناول نقود ترجع إلى ابحاث خارج الماهية ، فكانت الفقرة الرابعة مناقشة موضوع الحدود الجزئية بين النص الارسطي وبين موقف ، بعد كونه محققاً لماهية القياس على وفق ما تقدم من فقرات ، أما الفقرة الخامسة فكان موضوعها ما هو الصدق ؟ والتمييز بين الحمل والقضية ، وهو كذلك لا يؤثر في تحقق ماهية القياس ، واخيراً الفقرة السادسة التي تتعلق بالتعبير عن القياس لفظاً و كتابة ، وقد جعلها الباحث الفقرة الاخيرة بينما كانت عند لوكاشيفتش الفقرة الاولى وذلك لاعتقاد الباحث أنه مما لا أثر عملي له ، وكونه مجرد تحليل نظري ، فعلى الموفقين يمكن تحقق ماهية القياس وينتج المطلوب .

هنا لابد من الإشارة الى ان الفقرات التي تناولها البحث ، زيادة على كون حجم البحث قد اقتضاهاكمياً ، فان ما تضمنته من مناقشات يمكن أن تضئ ملامح الموقف في الفقرات الاخرى التي يرى الباحث انها اقل اهمية مما تم تناوله ؛ كالفقرة التي تضمنت مناقشة عرض ترتيب مقدمات القياس من حيث أيهما تذكر أولاً الكبرى أم الصغرى ، فهي لا اثر منطقي لها ، وما تضمنته الفقرة الاولى من عدم انطباق تعريف الحد على الحدود الجزئية للسبب نفسه بعد عدم تناول اشكال القياس القضايا الشخصية التي موضوعها حد جزئي وأخيراً تصور أن البحث قد قدم شاهداً جديداً على كون المعرفة البشرية في خط تطورها ؛ ولا سيما في المعرفة الفلسفية والمنطق ؛ هي معرفة تراكمية ومتداخلة لا يلغي الجديد فيها القديم منها ، بل أن القديم قد يتضمن الإجابة على المشاكل والاشكاليات التي تظهر

للباحثين المتأخرين ، بغض النظر عن طول المدة الفاصلة بينهما ومستوى التطور الذي أصبحت عليه هذه المعرفة ، مما يدعونا الى التأني كثيرا في طرح تصوراتنا وقناعاتنا والجزم بها ، قبل الاطلاع الواسع على ما سبق طرحه في مجال موضوع الذي تتناوله بالبحث والتحليل والنقد ، ولذا فإن هذا البحث انما يندرج في هذا الاطار، فهو لا يزعم ان ما قدمه هو الصواب والحقيقة يقينا ، إنما هو ما أمكن للباحث ان يصل إليه في حدود قراءاته واطلاعه ، فيرجو ان يكون الصواب بجانبه ، وأن لم يكن فيكفيه أن يكون جهده هذا خطوة في مسار المعرفة الطويل .

اولا : الشيء وظرفي الوجود

من النقود التي وجهها لوكاشيفتش الى النص الأرسطي هو رفضه استخدام كلمة شيء في التعبير عن ظرفي الحمل ، فهو يرى أنه من الخطأ أن يقال شيئا يمكن أن يحمل على شيء آخر ، فالأشياء لا يمكن أن تحمل ؛ (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٨) ؛ من دون بيان السبب لهذه الاستحالة بصورة مباشرة ؛ وإنما من خلال بيان ما هو قابل للحمل ، وحيث أن الشيء بحسب اعتقاده لا ينطبق عليه ذلك ، إذن لا يمكن أن يكون محمولا .

يمكن القول إن أساس رفض لوكاشيفتش هو : إن كل ما هو قابل للحمل هو الحد ، والحد ليس بشيء، إذن الشيء ليس قابل للحمل ، وهذا الاستدلال مقتضى قوله : « إن المحمول جزء من القضية والقضية سلسلة من الكلمات ملفوظة أو مكتوبة لها معنى معين ، فيجوز أن يحمل الحد (كالياس) على آخر ولا يجوز أن يحمل الشيء كالياس بحال من الأحوال (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٨) .

وهنا نجد الأثر الفلسفي على الموقف المنطقي ، فالشيء بحسب وجهة نظر الوضعية المنطقية هو الوجود المتحقق خارجا، وما هو كذلك يباين كل موجود آخر ، اذ الوجود الشخصي له مشخصات لا يمكن ان يشترك بها مع غيره من الموجودات المشخصة وأقلها المكان ، فلا اشتراك بين موجودين في مكان واحد — بالمعنى الفلسفي للمكان — ، وكل موجود ممكن يمكن أن ينحل الى قضية أو قضايا عديدة ، بحسب بساطته وتركيبه ، فعلى سبيل المثال سقراط هو شيء من الأشياء يمكن أن نتزع منه القضايا : سقراط فيلسوف ، سقراط اثيني ، سقراط خصم السفسطائيين ... الخ .

غير أننا يمكن أن نتساءل : هل أن مفهوم الشيء خاص بالوجود الخارجي ؟ ، أم أن هناك لهذا المفهوم وجودا من طبيعة أخرى يمكن من خلالها ان يقبل الشيء الحمل والمقولية لتكوين قضية منطقية ؟

في الحقيقة ان هناك من المفاهيم لها دلالة في لغة الحياة اليومية او اللغة الاعتيادية ، تختلف عن دلالتها في اللغة العلمية الاصطلاحية والفلسفية ، كما في مفهوم اللزوم،

(تارسكي، ١٩٧٠، صفحة ٥٩)، ومفهوم الشيء هو واحد من هذه المفاهيم ، فهو كل ما هو متحقق في أي ظرف كان ، وبحسب اختلاف الظرف تكون له طبيعة خاصة تترتب عليها خصائص مختلفة ، وقبل التفصيل في ذلك من المناسب أن نورد نصاً لكي نضرب الجواب الذي تنبأه في نقد لوكاشيفتش .

يميز كينز بين اسم الذات واسم المعنى ، لا من حيث ذاتهما ، بل من حيث وجودهم المنطقي الذي يستند الى طبيعة استعمالنا لهما فاذا نظرنا الى الشيء من ناحية صفاته وتجريده ، فهو اسم معنى ، وإذا نظرنا الى الشيء الذي يطلق عليه الاسم فقط ؛ يكون الشيء اسم ذات ، فاسم الذات واسم المعنى يختلطان بالمفهوم والمصداق ، بل عند بعض المناطق يختلطان بالكلي والجزئي ، مما يعني أن المنطقي لا ينطلق في رؤيته الى لفظ الشيء أو مفهومه من رؤية ميتافيزيقية ، بل من ناحية دوره المنطقي. (النشار، ٢٠٠٠، الصفحات ١٢٩-١٣٢).

ومما يدعم هذه الرؤية تمييز فريجة بين المعنى والدلالة (FREGE, 1960, pp. 42-43) ، مما يعني أن البحث الفلسفي والمنطقي لم يتحدد في مفهوم الشيء بالمعنى الحسي لكلمة thing أو الشيء .

إن هذا الذي ذكره كينز نجد له ما يتسق معه عند المناطقية المسلمين ومتكلميهم في القرون الوسطى وما بعدها ، إذ نصوا على أن مفهوم الشيء يساوق مفهومي الوجود والثبوت في نحوي التحقق الخارجي والذهني ، وإن لم يمكن استبدالهما بلفظ شيء في بعض الاستعمالات .

إن مصطلح الشيء في المصطلح الفلسفي عند المسلمين هو « الموجود الثابت المتحقق في الخارج (الجرجاني، ١٣٠٦، صفحة ٥٧) ، غير ان مفهوم الخارج عندهم له اعتباران ، الخارج مقابل عالم الذهن والخارج الشامل لعالم الذهن ، وبهذا الاعتبار الأخير يشار الى أن الشيء يساوق الوجود الشامل لعالمي الذهن والخارج. (السبزواري، د ت، صفحة ٧٤)، (الايحي، د ت، صفحة ٥٤)، (مجموعة باحثين، ١٩٠٧، ج ٢، صفحة ١٩٢)، (الطهراني، ١٣٨٥، ج ١، صفحة ٢٧).

كما إن التحليل الفلسفي للمفاهيم من حيث مرتبة معقوليتها ، ينتج لنا أن الشيء من المعقولات الثانوية الفلسفية ، لا وجود له في الخارج وإنما يعرض لموضوعه في الذهن ويتصف به في الخارج ، ففرق بين قولنا الغراب اسود وبين قولنا الغراب شيء ؛ ففي القضية الأولى كل من الموضوع والمحمول في الخارج الطبيعي ، أما في القضية الثانية ؛ الموجود في العالم الطبيعي هو الغراب ولا يوجد أمر آخر نشير إليه على أنه شيء غير الغراب نفسه ، و لم يمكن ان تكون عندنا قضية في هذا المثال لو لم يكن هناك قدرة خاصة

للعقل لإنتاج الحكم ، سواء كانت هذه القدرة يتم تفسيرها على وفق المدرسة النفسية للمنطق او بحسب المنطق المتعالي عند كل من كانت وهوسرل .

ومن هنا تظهر حقيقة حكم لوكاشيفتش حول استخدام أرسطو لكلمة شيء ، بل مدى تطرفه القيمي عندما وسم أرسطو بأنه قد اخطأ ، فإنه على أبعد تقدير يندرج التعبير بالشيء عن الحدود في التعبير المسامحي الذي هو استعمال اللفظ في غير معناها الحقيقي ، بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه ؛ اعتمادا على فهم المراد ، (النكري، ٢٠٠٠، ج٢، صفحة ١٩٩)، فهو وسط بين الاستعمال الخاطئ وبين الاستعمال المجازي .

بل يمكن أن نتعمق في التحليل لمفهوم الشيء ، فأن عالم الذهن له اعتباران ، احدهما عندما يتم مقارنته مع عالم الطبيعة الخارجية ، وأخرى عندما يتم مقارنته مع العدم الوجودي ، في الحالة الثانية يكون عالم الذهن عالم خارجي ، فإن مفهوما ما في العقل ينتج لنا وجودا لشيء من الأشياء له آثاره ، حاله حال الوجود الطبيعي ، فالتصور أو الحد الذي موجود في الذهن هو شيء قد أوجده العقل بفعل القصيدة يكون العالم الذهني قد ازدادت مكوناته به .

ولولا عالم الموجودات والأشياء الذهنية لكان العالم الخارجي بالنسبة للإنسان عدما ، وتقتصر معرفة الانسان في ذاته وبعض المفاهيم الفطرية بالنسبة الى من يرى بوجود الأفكار الفطرية .

ان كل المعرفة البشرية مادتها الاشياء الذهنية ، سواء كانت فلسفية تجريدية أم كانت علمية تجريبية ، وهذا ما يفسر لنا تاريخ الاخطاء في هذه المعرفة ، فلو كانت تقوم على الاشياء الخارجية لما تصورنا وجود هذه الاخطاء ، ولما كانت ممكنة اصلا .

اذن للذهن كيانات لها خصوصيتها وفعاليتها كما للكيانات الخارجية تماما ، وكون لغة الحياة اليومية لا تستخدمها في الغالبية العظمى من استعمال كلمة شيء ، والتفكير العامي غير الاصطلاحي لا يلتفت اليها كذلك ، لا يمثل اشكالا على الاستعمال الفني للغة ولا على التفكير الفلسفي العلمي .

ان أرسطو وهو يستعمل المفردة التي تم ترجمتها الى كلمة شيء و thinkg كان يفكر في عالم التخصص الفني الفلسفي ولم يكن يفكر في عالم الوجود الخارجي ، فهو كان يفكر في موضوع المنطق وعالم الكليات والمجردات ، لذا قد أهمل الحدود الجزئية لأنها وان كانت معلومة من خلال شيئيتها الذهنية ، إلا أن فعاليتها مأخوذة من فاعلية وجودها الخارجي ، في حين أن الكليات تأخذها من شيئيتها الذهنية .

ثانيا : المبدأ القياسي

من التعابير التي رفضها لوكاشيفتش تعبير: المبدأ القياسي ؛ الواردة في كتاب واحد من

أبرز المختصين بالفلسفة اليونانية وهو هينريشماير ، وهي كون نتيجة القياس تلزم عن المقدمتين بالضرورة ، وهو لزوم ينشأ من المبدأ القياسي ، كما أن ضرورته تظهر عما للوظيفة الاستدلالية من قوة تركيبية. (لوكاشيفتش، ١٩٦١، الصفحات ٢٤-٢٥)، (LUKASIEWICS, 1957, p. 11).

وهنا يعلق لوكاشيفتش على هذا النص بكونه غير مفهوم، إذ لا معنى لوجود قوة تركيبية للوظيفة الاستدلالية ، زيادة على ذلك ان مصطلح المبدأ القياسي غير موجود أصلاً حسب اعتقاده. (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٥).

إن هذا الرفض الضمني الصادر من لوكاشيفتش كان قد أورده في سياق تفسيره لمعنى الضرورة في نص أرسطو ، إذ يرى أنه كان « يستعمل علامة الضرورة في تالي القضية لزومية صادقة حتى يؤكد صدق القضية اللزومية بالنسبة لكل قيم المتغيرات الواقعة فيها، (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٤)، ومن ثمة أن مفهوم الضرورة يعبر عن السور الكلي للنتيجة ، وهو يختلف عن تفسير هينريشماير الذي ارجع الضرورة الى القوة التركيبية للمبدأ القياسي ، وحيث ان لوكاشيفتش يرى ان هذا المرجع لمعنى الضرورة غير ذي معنى ولا وجود له أصلاً ، فقد رفضه واصفا له بأنه يمثل « نظرا فلسفيا رديئا » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٤).

إذن نحن أمام تفسيرين لمصطلح الضرورة الذي يرد في النص المنطقي المشائي، أحدهما يعبر عن بنية مقدمتي القياس ، والآخر يعبر عن جزء من نتيجة القياس ، مما يتطلب من الباحث المنطقي أن يحدد موقفه فيه ، لاسيما مع وصف لوكاشيفتش لتفسير هينريشماير بأنه لا اساس له زيادة أن لغة طرحه لغة غير مفهومة .

وهنا يمكن القول إن المسألة قد تكون معكوسة من حيث المقبولية الفنية لمعنى الضرورة القياسية ، ذلك ان لوكاشيفتش قد ارجع مبدأ الضرورة الى السور الكلي في نظرية القياس ، فهو يرى أنها يدل على معنى الضرورة القياسية هو السور الكلي (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٤) ، وهو ما يحيلنا الى ما سنذكره من مسألة موضوع علم المنطق عند لوكاشيفتش في فقرة لاحقة ، حيث سنناقش الموقف الذي قدمه لوكاشيفتش ونبين أن وجود الأسوار لتحديد حالات الإنتاج حسب الكم والكيف ، وليس ان القياس لا يمكن ان ينتج من دونها ، فلو حذفنا الاسوار من مقدمتي قياس كما لو ربطنا ربطاً قياسياً بين المقدمتين ، ومن ثمة قلنا : الاغريقي انسان والانسان غير خالد ، فإننا سندرك يقينا ؛ ومن ثمة سنقول انه بالضرورة : الاغريقي غير خالد ، وهذا ما يمكن ان يمنحنا تفسير السؤال قد يطرح وهو : لماذا طرح كبار الفلاسفة والمناطق امثلة للقياس من قضايا شخصية ؟ - وهو ما سيأتي البحث فيه في الفقرة الأخيرة من البحث - اذ ان ذلك يمكن أن يولد حدسا لدى الباحث كونهم فهموا ان حقيقة القياس هو العلاقة بين اصل الحدود وليس بين كمها وكيفها ،

لذا لم يعطوا الحد الكلي وتبعاً له الاسوار اهمية في طرح الامثلة مع يقينهم ان الحدود الجزئية (الشخصية) ليس لها اهمية في القياس الارسطي ، وهو الفهم الذي يتضمنه نص هينرشماير الذي عبر عنه بالمبدأ القياسي الذي عبارة عن قوة الترابط بين الحدود الثلاثة التي تنتج ؛ لقوتها ؛ النتيجة من دون الحاجة الى أي واسطة أخرى .

وهنا لابد من التنبيه الى أن تعبير قوة الترابط يأتي في إطار الاستعارة اللغوية ، إذا أن العلاقة بين الموضوع والمحمول لما كانت مأخوذة في حالة كونها جزءاً من القياس على نحو التسليم بصدقها وتتداخل في مادتها من خلال الحد الاوسط ، فهذا يعني انه ليس هناك احتمال وجود انفكاك بينهما مادامت جزءاً من القياس ، وهذا شبيه بمعنى القوة بين العناصر المادية في الطبيعة .

ان ما يدعم ؛ بل يثبت ؛ أن معنى الضرورة غير مرتبط بالأسوار ؛ نص ارسطو نفسه عند تعريفه للقياس وذلك بتحديد ماهيته من دون اشارة الى مفهوم الاسوار ، فقد عرفه بأنه « قول اذا وضعت في اشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطراب لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها ... لا نحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس الى شيء آخر غير تلك المقدمات » (ارسطو، النص الكامل لمنطق ارسطو ج١، ١٩٩٩ ، صفحة ١٨٤).

أذن الضرورة القياسية عند ارسطو هي اكتفاء القياس بذاته في أنتاج نتيجته من دون الحاجة الى مقدمة او مقدمات أخرى غير مقدمتيه الصغرى والكبرى ، فهو بهذه الحيثية « لا ينقصه شيء يكون به قياساً » (ابن رشد، ١٩٨٣، صفحة ٦٥)

والآن لو عرضنا تفسير لوكاشيفتش، وتفسير ماير لمبدأ الضرورة على نص ارسطو ، فأتصور ان القارئ سيجد تفسير ماير اقرب الى نص ارسطو ولا يتضمن أي غموض ، بل يمكن عرض نص ماير على انه تعبير مركز عن مضمون تعريف ارسطو ، حسب الآتي :

1- تعبير ارسطو : وضع اشياء أكثر من واحد ، يقابل تعبير ماير : المقدمتين .

2- تعبير ارسطو : لزم شيء آخر من الاضطراب ، يقابل تعبير ماير: اللزوم .

3- تعبير ارسطو : بذاتها ، يقابل تعبير ماير : ضروري .

علما ان نص ارسطو لم يعترض عليه المترجمون والشرح ولم يروا فيه غموضاً ، فنجد التطابق بين الترجمة العربية المبكرة لنص ارسطو وتبني ابن رشد لها ، شارحا له من دون أي اشارة الى اشكال دلالي في الترجمة ، وبين الترجمة الانكليزية الصادرة عن جامعة اكسفورد . كما يمكن القول ، بعد التأمل في النصوص المتقدمة ، أن مفهوم المبدأ القياسي لا يشير الى علاقة بين أمرين مختلفين تم الربط بينهما لإنتاج هذا المفهوم ، بل المقصود به هو القياس نفسه من حيث جوهر بناءه وانتاجه ، والتعبير عنه بلفظ المبدأ القياسي هو نظير

الإضافة البيانية في اللغة العربية مثل اضافة الباب الى الساج وقولنا : هذا باب ساج . ان هذه القراءة لنص ماير يمكن استخلاصها ايضا من نصورد في مصدر اعتمده لوكاشيفتش (Jan Lukasiewics) في كتابه موضوع البحث ، نذكره بطوله لتوقف استخلاص المعنى عليه. (ERINST, 1942, p. 66):

إضافة الى ذلك ، فإن تعبير : المبدأ القياسي ، قد ورد في ترجمات نص أرسطو نفسه ، إما بلفظه كما في الترجمة العربية المبكرة مقصودا بها مقدمات القياس التي ذكرها في سياق بيان الفرق بين مقدمات أنواع القياس مقسما لها على ما كانت غير ذات وسط ويقصد بها البديهيات والأصول الموضوعية ، وأما بدلالته كما في الترجمة الانكليزية ، إذ كان النص المتضمن لهذا المبدأ الآتي :

An immediate deductive principle I call a posit if one can not prove it but it is not necessary for anyone who is to learn anything to grasp it; and one which it is necessary for anyone who is going to learn anything whatever to grasp, I call an axiom (for there are some such things); for we are accustomed to use this name especially of such things. A posit which assumes either of the parts of a 20 contradiction-i.e., I mean, that something is or that something is not-I call a supposition; one without this, a definition. For a definition is a posit (for the arithmetician posits that a unit is what is quantitatively indivisible) but not a supposition (for what a unit is and that a unit is are not the same).

أذن نحن أمام تعبير أو مصطلح شائع بين الباحثين والمترجمين ذي دلالة متسقة تمام الاتساق مع عرض ارسطو في نظرية القياس ، مما يجعل التوقف أمام دلالته أو رفضه لا يجد أساساً له.

ثالثاً : الصورة - علاقة تأليفية

تعد الفقرة السادسة في كتاب لوكاشيفتش من الفقرات التي تدعو الى مزيد من التوقف عندها لما تضمنته من رفض ما يعد من المأسلمات عند الباحثين وهو استعمال الكلمة : الصورة ؛ في لغة عرض المنطق الارسطي ، ومن رفض كون موضوع المنطق يتعلق بالفكر وعملياته الاستدلالية وتقديمه اسوار القضايا بوصفها موضوعه، زيادة على عدم اتساقها الداخلي . ف فيما يتعلق باستعمال لفظ ومصطلح : الصورة ، يرى لوكاشيفتش ، أن هذا المركب الوصفي أي عبارة : صورة الفكر ؛ مركب غير مفهوم المعنى ، لأنه يصف ما ليس له امتداد بوصف ما تكون جزء من حقيقته الامتداد ، فبعد نقله نصا لباحث يتضمن تعبير المنطق

الصوري مينا - أي هذا الباحث - أن اساس هذا التعبير هو كون المنطق محور أبحاثه تحليل صور الفكر. (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٥)، (كوبلستون، ٢٠٠٢، صفحة ٣٨٠)، نجد لوكاشيفتش؛ يقول مستفهما استفهاماً استنكارياً تعليقاً على تعبير صورة الفكر: «أن الفكر ظاهرة سيكولوجية والظواهر السيكولوجية ليس لها صفة الامتداد، فما المقصود بصورة شيء لا امتداد له؟» (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٥)، ثم ينص عقب هذا التعليق على انها عبارة غير دقيقة وناجئة عن تصور خاطئ للمنطق بكونه علم قوانين الفكر. (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٥).

اذن يرى لوكاشيفتش؛ أننا امام خطأ مركب من التعبير ومن تحديد حقيقة موضوع علم المنطق، وهو أمر يمكننا رفضه في جزئيه، ولنبدأ من حقيقة مرجعية موضوع المنطق عند لوكاشيفتش، لابتناء الخطأ في التعبير عليه.

لقد طرح لوكاشيفتش، موقفه في كون موضوع علم المنطق هو « العلاقات A,E,I,O في مجال الحدود الكلية » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٧)، مستندا في ذلك الى كون المشائين جردوا المنطق من الحدود المتعينة وأبقوا على صورته وهي تتكون من ثوابت ورابطتين، وهذه الثوابت تعبر عن الانتماء واللاتمء جزئيا او كليا التي تعبر عنها الثوابت اعلاه، وحيث أن هذه العلاقات تعبر عنهما، فتكون هي موضوع العلم. (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ٢٧).

سوف نتجاوز عدم دقة التعميم في هذا الطرح لأن المنطق لا يختص بالقضايا وعلاقاتها، بل يشمل المفاهيم أي قسم التصورات، والموضوع لابد أن يشمل القسمين معا، ونفترض أن قصد لوكاشيفتش؛ أن الموضوع خاص بقسم الاستدلال فقط، ونقف عند هذه العلاقات ونرى مكانتها في منظومة المنطق الارسطي، حيث نجد انها تمثل حالات القضايا التي تنتج لنا نتيجة القياس من حيث الكم والكيف، فهي شرط لإنتاج القياس على نحو الضرورة لا انها بنفسها تمثل الاستدلال او القياس، أرسطو انما كان في نظريته القياسية معني بتقديم بُنى خاصة بين حدود ثلاثة تنتج لنا قضية جديدة متكونة من حدين، وهذه البنى تعتمد على أصل الارتباط بين هذه الحدود من حيث الموضوع والمحمول، لذا فنحن نصل الى قضية أخرى حتى لو لم ندخل العلاقات A,E,I,O في هذا الارتباط غاية الامر سنكون امام نتيجة غير محددة كما وكيفا، وعندما نقوم بإدخال بعض هذه العلاقات فإنها تبين لنا كم وكيف القضية الاخرى لا أن وجودها يتوقف عليها، ثم أن كل هذا البحث في العلاقة بين الحدود وبنائها انما يتم البحث فيها لان الفكر أو الاستدلال انما يتمثل في جزء منه بها، فالمنطق بالنتيجة يبحث في الفكر من حيث العلاقة بين معارفه لكي تنتج لنا معرفة أخرى بالفعل بعد ان كانت متضمنة فيها بالقوة.

وهذه المرجعية لموضوع المنطق هي المضمون لنص أرسطو في بداية كتاب التحليلات الأولى ، فهو يرى أن اول ما ينبغي أن يذكر في بداية هذا الكتاب أي كتاب القياس هو متى يكون كاملا ومتى يكون غير كامل وبعدها يتم الكلام عن ما محمول على كل شيء وما ليس كذلك. (ارسطو، النص الكامل لمنطق ارسطو ج١، ١٩٩٩ ، الصفحات ١٧٩-١٨٠).

وعند عرض هذا النص على البحث المنطقي في القرون الوسطى لدى المسلمين الذي تم فيه تحديد معيار موضوع العلم وهو كونه ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية، (الكاتب القزويني، ١٩٩٨، صفحة ٢٠٤)، وهي التي تكون محمولة على بلا وساطة ، نصل الى ان موضوع المنطق في نظرية القياس هو العلاقة البنائية بين الحدود ، واما الكلية والجزئية سلبا وإيجابا اما تحمل على الحدود من حيث كونها جزء قضية لا انها تحمل عليها بما هي حد .

وفي الحقيقة ان جعل علاقات الكم والكيف موضوع المنطق هو كمن يجعل الرفع والنصب والكسر موضوع علم نحو اللغة العربية ، لأنها عارضة على الكلمة من حيث كونها جزء من كلام مفيد ، لا من حيث هي لفظ لها معنى ، ولا يوجد في تاريخ النحو من تبنى ذلك كما لا يوجد من تبنى بان الكلية والجزئية موضوع المنطق .

هذا ما يتعلق بأساس التعبير عن منطق ارسطو بانه منطق صور الفكر ، أما ما يتعلق بالتعبير نفسه ، فهو ايضا مما لا اشكال فيه ، وهو جار على آلية انتاج المصطلحات في العلوم ، وتبعاً لها تم ترجمتها الى لغة أخرى .

صحيح ان انتاج المصطلح يتخذ آليات عديدة. (وغليسي ، ٢٠٠٨ ، الصفحات ٧٩-٨٢)، الا ان الاصل اللغوي يبقى حاضرا في المصطلح وهذا ما نلاحظه في تعبيره ومن ثمة مصطلح صورية الفكر، فاصل الانكليزي لمفردة الصورة هو 'formal' وهو تارة يترجم الى العربية بالشكل وتارة بالصورة ، اما كلمة form في دلالتها اللغوية فتتمحور على نحو العموم حول تكوين أو تشكيل شيء من شيء او اشياء أخرى. (OXFORD DICTIONARY, 2003, p. 505)، وهنا من المفيد التذكير بما ذكرناه حول اعتراض لوكاشيفتشول استعمال كلمة شيء في الفقرة السابقة ، حيث ان المعارف في الذهن لها وجودها الخاص فهي ايضا اشياء من خلال الاستدلال تقوم الذات العارفة بتشكيلها للوصول الى معرفة جديدة تضاف الى معارف الانسان السابقة ، ومن الواضح اننا امام حضور لمعنى التشكيل اللغوي في هذا الفعل الذهني ، مما يسمح لنا فنيا نحت المصطلح الصورية للتعبير عن هذا الفعل الذي احدى جزئياته القياس الارسطي ، فنحن امام نقل للفظ من المجال اللغوي الى الاصطلاحي ، بما فيه من نحت مفهوم جديد للفظي الصورة او الشكل.

واذا انتقلنا من مناقشة تخطئة التعبير الى اسسه الاخرى ، ايضا نجد فيها تعميم بعيد

عن الدقة ، فتنظيره لدور المنطق في الفكر بدور الرياضيات يتغاضى عن الموقف الفلسفي المهم الذي يوحد بينهما ويرجع الرياضيات الى المنطق ، مما يعني اننا لسنا أمام أمرين مختلفين لكي يكون هناك دوران ، بل امر واحد ، ثم ان ما ذكره من مثال لعلاقات رياضية هو نتيجة الفكر لا انه سببه ، والا كيف تم التمييز بين العلاقتين بكون احدهما متعديّة والاخرى غير متعديّة ، وكذب النتيجة بداهة لا يصلح للتمييز اذ ان النتيجة لا تفسر لنا سببها .

هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر حتى لورفضنا موقف وحدتهما وجعلنا الرياضيات غير المنطق ، فإن ذلك لا يمثل اشكالية ، إذ من الطبيعي ان يشترك علمان في التفكير بموضوع واحد ، ويتم التمييز بينهما بزاوية البحث ، كما في ارتباط علوم اللغة أو اللسانيات بموضوع واحد هو الكلام .

رابعا : حمل الجزئي واسسه الفنية

يعد جعل الحد الجزئي أحد طرفي الحمل ولا سيما إذا كان محمولاً من المسائل الإشكالية في نظرية القضايا في المنطق ، مما جعل لها حضورا عند القدماء والمحدثين ، لذا من الطبيعي أن نجد لوكاشيفتش قد جعل لها مكاناً في نقده التاريخي للمنطق الأرسطي ، فقد جعل من أخطاء أرسطو في عرضه نظرية القياس موقفه بعدم امكانية حمل الحد الجزئي حملاً صادقاً على أي شيء آخر ، ناقضاً على أرسطو بأنه نفسه قد قدم قضايا صادقة ذات محمول جزئي .

ولهذا التناقض الصريح بحسب وجهة نظر لوكاشيفتش عند أرسطو ، فانه يستحق الوقوف عنده لمعرفة فيما اذا كان نص أرسطو يتضمن من الأسس الفنية التي تنفي وجود هذا التناقض .

ومن هنا سنقوم بتحليل القضايا التي قدمها أرسطو والقضايا التي قدمها لوكاشيفتش تمهيدا للمقارنة بينهما في اسسهما الفنية وتحديد الموقف مما طرحه لوكاشيفتش.

1- القضيتان اللتان قدمهما أرسطو :

القضية الاولى: ذلك الجسم الابيض هو سقراط .

هنا الموضوع مركب من حيث تحقق جزئيه ، فالجسم الابيض من حيث كونه مفهوما يعكس بياضية جسم ؛ هو مفهوم كلي غير متعين بشيء محدد في ظرف تحققه ، وإغما تحول الى جزئي بسبب قيام المتكلم بتعيينه حسيّاً بالإشارة اليه ، بالتعبير عن هذه الإشارة بكلمة ذلك أو that ، وأما المحمول وهو سقراط ، فهو في حد ذاته جزئيا ، ولم تكن هذه الجزئية طارئة بفعل المتكلم ، والأمر نفسه بالنسبة الى المثال الثاني : ذلك الذي وصل هو كالياس.

2- القضيتان اللتان قدمهما لوكاشيفتش:

في المثال الاول سقراط هو سقراط ، نلاحظ أن الموضوع والمحمول كلاهما جزئيان بحد ذاتهما ، ولا يمكن أن يتصور كليتهما ، ولكن عندما تنتقل الى المثال الثاني سنواجه محمولا له حالة خاصة ، قد عبر عنها المناطقة المسلمون في القرون الوسطى بالكلي المنحصر بفرد واحد فقط كمفهوم الشمس أو نجم الصباح ، فان مفهوم : (أبو سقراط) ، له حالتان ، قبل العلم به و بعد العلم به ، فقبل العلم به هو كلي أي يمكن أن يكون أي انسان ذكر ابا لسقراط من ناحية مفهوم الابوة ، ولكن بعد ان نعرف من هو بالفعل ابو سقراط فحينئذ يكون قد اقتصر على فرد معين ، ولكن ليس بسبب اصل المفهوم وانما بسبب الاساس البابلوجيلالابوة ، ولذلك لو كان اساس مفهوم الابوة قانوني وشرعا زواج المرأة بازواج عدة في وقت واحد كما يوجد في بعض المجتمعات البدائية والقديمة ، فإنه الأب لشخص معين من الناحية القانونية سيكون كليا لأنه سوف يصدق على كل الازواج لهذه الام .

ولهذه الطبيعة الخاصة لبعض المفاهيم الكلية اطلق عليها علماء اصول الفقه مصطلح العام البدلي ، لأنها لا تصدق بالفعل الا على فرد واحد فقط ولا تصدق على غيره إلا إذا رفعنا التحقق الاول وانتقلنا إلى تحقق آخر .

إذن الجزئية في مثالي لوكاشيفتش تختلف عن الجزئية في مثالي أرسطو، فلا يجوز النقض عليه بهما بلا ملاحظة ذلك .

كما أن هذا الاختلاف يجعل هذه الجزئية لا تصلح أن تكون أساسا للاعتراض على أرسطو في عدم إطراد تعليله بعدم الصديق الكلي للقضايا الجزئية ، ومن ثمة يكون سبباً في أهمالها في منطقها ، ذلك أن امثلة ارسطو لم تكن في سياق عدم استعمال الجزئية في القياس ، فلا يدل تعليل لوكاشيفتش بأنها « لا يمكن أن تحمل حملاً صادقاً على أي شيء آخر » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٧) أنه هو السبب ، كما أن تعبير « حملاً صادقاً » لا يعني صدق القضية ، اذ القضية : سقراط هو سقراط قضية صادقة دائماً ؛ كما هو الحال في القضية : هذا الجسم أبيض ، فماذا يعني اذن ؟

يمكن ان نفهمه في ضوء نصوص المناطقة المسلمين التي تناولت مسألة حمل الجزئي ، فالفارابي اشار الى أن هناك حالتين من الحمل ، احدهما اطلق عليه : الحمل على المجري الطبيعي ، والآخر على غير المجري الطبيعي ، فالأول « هو أن يحمل ما سوى الجوهر ... على الجوهر أو أنواعه أو اشخاصه » (الفارابي ، ١٩٨٥، صفحة ١١٧) ، اما الثاني « هو أن يحمل الجوهر أو أي شيء من أنواعه أو اشخاصه على أي شيء من سائر الاجناس العالية أو على أنواعها أو اشخاصها » (الفارابي ، ١٩٨٥، صفحة ١١٧) .

والظاهر من نصوص الفارابي أن سبب عدم كونه على غير المجرى الطبيعي ، هو أن المحمول غير ناتج عن الموضوع بنفسه ، فسفرا تيس لا يقتضي بنفسه أن يكون أبا لسقراط ، وكان من الممكن ان يكون ابوه غيره ؛ في حين أن زيد او سقراط يقتضي أن يكون انسانا أو حيواناً أو طويلاً أو قصيراً ، ومن هنا نجد الفارابي يلحق تمييزه هذا بين نحوي الحمل ؛ التمييز بين المحمول بالذات والمحمول بالعرض ، وكان معياره في هذا التمييز كون المحمول من طباع الموضوع ولا في طباعه ؛ محدد ما هو من الطباع أن يكون الشيء فيه أو له أو منه أو اليه أو عنه أو عنده أو عليه أو معه بحيث يكون ذلك عند ذاته ، وليس ذلك من باب الاتفاق ، ففرق بين العندية الظرفية في قولنا : مات الحيوان عند الذبح أو عنه أو به ، وبينها في قولنا : مات الحيوان عند طلوع الشمس. (الفارابي ، ١٩٨٥ ، الصفحات ١١٧-١١٨) . ويرى الفارابي أن هذا النحو من الحمل الذي تكون قضاياه محمولها جزئياً أو كلا طرفيها « قل ما تستعمل » (الفارابي ، ١٩٨٥ ، صفحة ٧٦) ، اذ ان « الفيلسوف لا يكثرث بها » (الفارابي ، رسالتان فلسفيتان ، ١٩٧٨ ، صفحة ٩٠) ، مبينا أن مجالها ليس القياس بل التمثيل والاستقراء بحسب وحدة المحمول الجزئي أو كثرته على الترتيب. (الفارابي ، المنطق عند الفارابي . ج ١ ، ١٩٨٥ ، صفحة ٧٥) .

وهذا التأسيس من الفارابي لنحوي الحمل والتمييز بينهما نجده يتكرر عند ابن سينا و ابن رشد ، فأبن سينا ميز بينهما في أطار ما ميز بينهما الفارابي ، أذ « كل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي ، واما ... بالعرض كحمل موضوع على عارضه » (ابن رشد م. ، ١٩٨٤ ، صفحة ٤٤٧)؛ وحينئذ يكون على غير المجرى الطبيعي ، ومكرر المعيار الذي ذكره الفارابي في التمييز بين المجرى الطبيعي وغير المجرى الطبيعي بالعودة الى التمييز بين الحمل الذاتي والحمل العرضي ، فإنه « يقال الشيء أنه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له في نفسه وكان عن طبعه » (ابن رشد م. ، ١٩٨٤ ، صفحة ١٦٤) ، ويقابله ما يكون « محمول بالعرض ... اذا كان ليس في ذاته (أي الموضوع) مثل ما يقال للساكن في السفينة انه متحرك » (ابن رشد م. ، ١٩٨٤ ، صفحة ١٦٤) .

وأما ابن رشد فقد تناول ذلك في شرحه لكتاب البرهان لأرسطو عند تحليل سلسلة الاوساط في البراهين السالبة وكونها متناهية ، وهذا التناهي لا يختلف كما كان الحمل على المجرى الطبيعي وغير المجرى الطبيعي ، والأمر نفسه في البراهين الموجبة وقد تبنى المعيار نفسه الذي وضعه الفارابي. (ابن رشد م. ، ١٩٨٤ ، صفحة ٨٩) .

ولم يقتصر هذا التمييز على المناطق المشائين ، بل نجده عند الاشراقيين وفي مقدمتهم شيخ الاشراق السهروردي ، فهو إن لم يستعمل تعبير المجرى الطبيعي وغير المجرى الطبيعي ، فهو ذهب الى ابعاد مما ذهب اليه المشاؤون ، فهو يرى انه لا يكون في حمل الجزئي

حمل اصلا ، وانما هو تعبير لساني فقط ، لأن « الجزئي لا يحمل ، أما على الكلي فلأنه حصر لما له تصور اشتراك فيما ليس له ذلك سواء خصص بالبعض أو لم يخصص، وانما على الجزئي فلأنه : اما نفسه أو مبائنه ، ولا حمل على التقديرين » (شهاب الدين السُّهُرَوْرْدِي، ٢٠١٤، صفحة ١٨٠).

ولهذا الموقف من حمل الجزئي بين المناطقة المسلمين ، فإنه تم تأويل القضايا التي محمولها جزئي ، بحيث تكون متوفرة على مناط الحمل في القضايا المنطقية من الوحدة والتغاير بين الموضوع والمحمول ، وذلك بأن يكون لكل من الموضوع والمحمول إدراك خاص به ، ويكون هذا الإدراك قيذا في كل منهما » (الاسترابادي ، ١٣٩١، صفحة ٨٦) ، وبهذا القيد سيكون هناك تغاير بين الموضوع والمحمول مع كونهما يمثلان الشيء نفسه في ذاتهما .

غير أن محاولة تصحيح هذا الحمل لن يجعله ذا قيمة منطقية وواقعية ، فهو يبقى حملا لا تترتب عليه الفائدة ، ولا يندرج تحت الاهتمام العلمي والفلسفي سواء كان حملا صادقا بالذات أم كان بالعرض ، فان الاتحاد يبقى من عمل الذهن و ليس للخارج أو ظرف تحقق الموضوع أو المحمول دور في الاتحاد ، إذ « ليس الحمل والوضع يستحقهما ... بحسب الطبع ... و لا تتخصص جهة الاتحاد بخصوصية ، بل تستوي نسبتها الى الموضوع و المحمول » (الاسترابادي ، ١٣٩١، صفحة ٨٦).

إذن يمكن القول إن ارسطو عندما اهمل الحدود الجزئية فان ذلك يرجع الى عدم فائدته في نظرية القياس حتى لو امكن أن يكون حدا اوسطا كما في الحالات الآتية :

هذا الانسان زيد و زيد انسان اذن هذا الانسان انسان

زيد انسان زيد ماش اذن الانسان ماش

وهكذا في باق اشكال القياس .

فكما يلاحظ أننا لو قبلنا بأمثلة لوكاشيفتش، وكونها لها قيمة منطقية وتحقق الحمل بالذات ، فإنها لن تنتج لنا غير قضايا جزئية ، كما انها لن تنتج لنا علماً جديداً بآي جهة من الجهات.

خامسا : الصدق وموضوعه

إن ما تقدم من نقدلوكاشيفتش لأرسطو ؛ بل تخطئته في كون الحد الجزئي والمحسوس لا يحمل حملا صادقا على شيء آخر ؛ يدفعنا الى التوقف عند التعبير الذي استخدمه لوكاشيفتش مقارنة مع تعبير ارسطو حول وصف حالة الحمل في الحدود الجزئية . إن لوكاشيفتش ساوى منطقيا بين الحمل الصادق وبين القضية الصادقة ، وهو ما تضمنه نص الآتي:

« لا يصح القول أن الحدود الجزئية مثل كالياس لا يمكن أن تحمل حملاً صادقاً على شيء آخر ، فأن أرسطو نفسه يعطينا أمثلة لقضايا ذات محمول جزئي » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٨) .

اذن عند لوكاشيفتش الحمل الصادق Truly Predicated مساوي للقضية الصادقة True Propostion مفهوماً ومصداقاً .

وقبل تقديم قراءتنا في هذه المسألة لنعد الى نص أرسطو في ترجمتيه : العربية في عصر النقول في القرن الثالث الهجري ، والترجمة الانكليزية عن النص اليوناني . في الترجمة العربية كان النص الآتي :

« فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء البتة قولاً حقيقياً مثل قليونوقلباس وكل شيء محسوس ... على هذا النحو ، وهو لا يقال على شيء آخر إلا بالعرض » (أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو ج١، ١٩٩٩ ، صفحة ٢٧٥) .

وفي تلخيص ابن رشد لكتاب القياس ، عبر عن قول أرسطو بالآتي :
« فالأشياء منها ما لا يحمل على شيء البتة الا بالعرض ، وعلى غير المجري الطبيعي ، ويحمل عليها غيرها ، وهي اشخاص الجواهر المحسوسة مثل زيد ... فانا قد نقول أن زيداً هذا هو الإنسان وهو حيوان ، فتحمل عليه غيره ولا يحمل على غيره إلا بالعرض مثل أن نقول هذا الابيض هو زيد » (ابن رشد، ١٩٨٣، صفحة ٢١١) .
اما النص الانكليزي فكان الآتي :

« Of all the things which exist some are such that they can not be predicated of anything else truly and universally , e.s. Cleon and Callias , i.e. the individual and ... sensible

It clear then that some things are naturally not said of anything: for as a rule each sensible thing is such that it con not predicated of anythings save incidentally » ((ARISTOTLE, 1995, p. 68).

اذن نحن في نص أرسطو المترجم لا نجد تعبير قضية صادقة True Propostion ، وما مذكور كان تعبيراً عن الحمل والقول ، والمثال ليس بالضرورة أن يكون هو المفهوم نفسه في وجوده المحدد ، فقد يكون نتيجة المفهوم بعد ضم عناصر أخرى له ، وهو ما متحقق في هذه النصوص .

لقد كان أرسطو في سياق بيان أنواع الحدود من حيث قابلية الحمل و قابلية قول حد على حد آخر ، والحمل أو القول ليس قضية بل هو جزء القضية ، فنحن في الحمل ننسب حداً الى حد آخر من دون الحكم بأن هذه هو ذاك ، بل نكون في حالة إخراج

هذين الحدين من استقلالهما المفهومي الى حالة التركيب لإنتاج مفهوم جديد ، فمفهومي : (سقراط)، (إنسان) لكل منهما مفهومه الخاص ، نقوم تارة بنسبة مفهوم الانسان الى سقراط ونتصور كونه وجوداً إنسانياً ، وقد نقوم بالعكس وعلى غير المجرى الطبيعي بنسبة سقراط الى الانسان ونتصور سقراطية الانسان ، وهنا لا مشكلة أبداً ، ولا يوجد ما هو بالذات وما هو بالعرض ، لأن هذين الأخيرين (بالذات وبالعرض) موضوعهما الحكم لا المفاهيم التصويرية سواء كانت بسيطة أم مركبة .

ومن هنا نفهم عبارة ارسطو في النص الانكليزي : cannot be truly , save incidentally ، فهو يبين أن نسبة الحد الجزئي الى حد آخر ؛ إنما تكون بالعرض إذا اردنا لها أن تكون صادقة كلياً ، والصدق الكلي إنما موضوعه القضية لا المفهوم ، ومن هنا كانت أمثلة ارسطو ، فانه قدم لنا اولاً مفهوماً مركباً وهو كون هذا الشيء الابيض هو سقراط أي المفهوم المركب : سقراطية هذا الشيء ، ثم بين انه اذا حولنا هذا المفهوم الى قضية ، فان هذه القضية لا يمكن وصفها بالصدق الكلي بنفسها.

إذن نقض لوكاشيفتشير غير صحيح من حيث قراءته لأمثلة ارسطو واسسها الفنية ، اذ كان ارسطو في سياق عرض منهجي لنظريته في القياس ، وما كان يقدمه من قضايا كان أمثلة لما تنتجه بعض هذه الأسس .

إن هذه القراءة لنص أرسطو يجد الدعم الفني ، أن لم نقل المستند التحليلي ، في النقاش بين المناطقة المسلمين في القرون الوسطى حول حقيقة التصديق ؛ وهل هو بسيط أم مركب ، و خلاصته :

اتجاه يرى أن التصديق فعل ذهني بسيط ويمثله فخر الدين الرازي ، واتجاه آخر وهو الذي يمثله كثير من المناطقة ، أن التصديق هو فعل ذهني مركب من أجزاء تصويرية وفعل ذهني ، أحد هذه الاجزاء هو النسبة التقييدية بين تصور المفهوم الذي سيكون الموضوع وتصور المفهوم الذي سيكون المحمول ، وبعد ذلك يقوم الذهن بالحكم أن هذه النسبة متحققة في ظرفها او ليست متحققة كذلك ، ففي هذا الحكم يتحول المفهوم الى موضوع ومحمول وتتحقق القضية. (قطب الدين الرازي ، ١٣٩٣ ، الصفحات ٣٠-٣٥) ، (الكنهوي، ٢٠١٢ ، الصفحات ١٨٧-١٨٩ ، ٣٥٣-٣٥٢) .

سادساً - القياس وتنوع الصياغة

أول النقود التي وجهها لوكاشيفتشالي صورة القياس التي ترد في الكتب التي تناولت المنطق الأرسطي (المشائي) ، هو أن الأمثلة التي تعرضها للقياس لا تتفق مع الصورة التي ذكرها أرسطو في كتبه ، مبينا نماذجاً من هذه الصور ، وكانت الآتي : (لوكاشيفتش ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٣-١٥)

- 1- كل انسان مائت سقراط انسان اذن سقراط مائت (راسل، ٢٠٢١، صفحة ٣١٠)
 - 2- كل انسان مائت كل اغريقي انسان اذن كل اغريقي مائت (KAPP, 1942, p. 11)
 - 3- اذا كان كل انسان مائتا وكان كل اغريقي انسانا فان كل اغريقي مائت
 - 4- الصورة نفسها في (٣) مع تبديل المادة .
 - 5- الصورة نفسها في (٣) مع تبديل الحدود المعينة بمتغيرات .
- يرى لوكاشيفتشان جميع هذه الصور لا تمثل القياس الذي وضعه أرسطو ، فهو « لم يصغ قياساً واحداً على أنه استنتاج ... إنما صاغ أقيسته جميعاً على أنها قضايا لزومية » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٤) ، مستشهداً بالصورة الثالثة من الصور السابقة التي وردت في كتاب التحليلات الثانية وهي :
- إذا كان كل نبات عريض الأوراق هو غير دام الخضرة
وكانت كل كرمة هي نبات عريض الأوراق
فان كل كرمة هي نبات غير دائم الخضرة
- وهنا انتقل لوكاشيفتشمن نقد الباحثين الذين هذه الامثلة الى نقد أرسطو نفسه ، لأن تضمين القياس حدوداً معينة يخرج القياس من حقيقته الصورية ، وتجعل المثال خارجاً عن المنطق ، لكون المنطق لا يتعامل مع مضامين الحدود وإنما مع صورها ، لذا قام بتعديل مثال أرسطو الى صياغة صورية بحثة ، فأصبح الآتي :
- إذا كان كل أ هو ب
وكان كل ج هو ب
فان كل ج هو أ . (لوكاشيفتش، ١٩٦١، الصفحات ١٤-١٥) .
- ومع ذلك يرى لوكاشيفتش أن هذه الصياغة تبقى غير دقيقة ولا تمثل حقيقة القياس الأرسطي ، فأرسطو حين يصوغ أقيسته لا يضع الموضوع أولاً والمحمول ثانياً ، بل على العكس « يضع دائماً المحمول أولاً والموضوع آخراً ، فهو لا يقول قط كل ب هو أ ؛ وإنما يستعمل بدلاً من ذلك العبارة : أ محمول على كل ب » (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٥) . وبالنتيجة يرى أن القياس الأرسطي الصحيح ، مقابل الصورة الزائفة له ، يكون بالصورة الآتية:
- إذا كان أ محمولا على كل ب
وكان ب محمولا على كل ج
فإن أ محمول على كل ج (لوكاشيفتش، ١٩٦١، صفحة ١٥).
- وهنا يرد سؤال وهو : هل هذا العرض النقدي تترتب عليه إضافة منطقية لدارس منطق أرسطو؟ ، وهل لها قيمة منطقية اصلا ؟

في الحقيقة إن الجواب يكون سلبيا فيهما ، فأن الصور التي رفضها لوكاشيفتشاها وردت بوصفها أمثلة لحقيقة القياس ، من حيث بناءه من حدود على وفق رابطة محددة ، ولكونها أمثلة تطرح لتجسيد الفكرة النظرية ، نجد الباحثين يختلفون في مادتها ويتفقون في صورتها ، فهي تشترك في بيان أن القياس يقوم على ربط حدين بحد ثالث وليس الهدف منها بيان ما هي هذه الحدود ، وقد قيل قديما : إن المثال يقرب من جهة ويُبعد من جهات .

وهذا ينقلنا الى النقد الموجه الى صورة القياس من قبل لوكاشيفتش ، إذ أن القياس مقوم بالارتباط بين الحدين الأصغر والأكبر من خلال الحد الأوسط ، والحدود بما هي حدود هي مفاهيم سواء كانت بسيطة ام مركبة ؛ والمفاهيم بدورها من حيث كونها مفاهيم تتباين فيما بينها ، وان كانت متساوية في بعضها من حيث المصاديق ، فمفهوم الإنسان يباين مفهوم البشر ، لا يفهم من احدهما ما يفهم من الآخر ، ولا يتصل احدهما بالآخر مفهوما ، وأما يتحقق هذا الاتصال من خلال حد ومفهوم آخر يتصل بكل منهما (وفق شروط محددة) ، فإذا تحقق هذا الاتصال تحقق القياس بغض النظر عن التعبير الفكري عنه ، سواء كان بشكل اتصال تلازمي أو اتصال اقتراضي ، والاختلاف هنا لا أثر منطقي له ، بل إن مفهوم اللزوم حاضر في الصياغة الاقتراضية ، لأن مفهوم القياس يتضمن مفهوم ضرورة الإنتاج إذا سلمت مقدمتا القياس ، أي إذا كانت الصغرى والكبرى كانت النتيجة بالضرورة ، والمنطق يتعامل مع المفاهيم والفكر لا الألفاظ .

وهذا اللزوم في الاقتراضي غير اللزوم في القياس الشرطي ، في الاقتراضي تعبير عن الضرورة الاتصالية بين الحد الأصغر والأكبر بعد اتصالهما بالأوسط ، فهو يخضع لمنطق المحمولات ، في حين في اللزوم فإن القياس اللزومي يخضع لمنطق القضايا ويعبر عن علاقة تحقق بين قضية وأخرى وجوداً وعدمًا ، والمنطق المحمولي غير منطق القضايا .

إن التصرف في المثال لقياس أرسطو لا يمثل تصرفا في جوهر القياس الذي أقامه أرسطو ، لان أرسطو نفسه كان في مقام العرض المنهجي ، وهو ما ينص عليه لوكاشيفتش (لوكاشيفتش ، ١٩٦١ ، صفحة ٢٠ ، ٢٦) ، وهو عرض هدفه تعليمي ، تفسيري ، وهو ما كان حاضراً عند من يعرض القياس الأرسطي ، فهو يقدم المثال لبيان جوهر القياس ، وبعد ذلك يقدم وجهة نظره .

إذن نحن أمام نقد ليس له أي أثر على مفهوم القياس عند أرسطو ، ولا على التطبيق العملي للقياس ولا على طبيعة النتائج المترتبة عليه ، فكان على لوكاشيفتشمن الناحية المنطقية ومن ناحية الاقتصاد في الفكر تجاوز ذلك ويتم الاكتفاء بالإشارة الهامشية الى تعدد صورة عرض القياس بين أرسطو والباحثين الذين تناولوا نظريته في القياس ، لا أن

يعقد لها فقرة مستقلة ، وموجهاً نقداً قاسياً الى هؤلاء الباحثين وأرسطو بوصفهم انهم قد أخطئوا.

خاتمة البحث

في نهاية هذا البحث يمكن القول إنه نتيجة ما تقدم من نقد البحث لنقد لوكاشيفتش؛ أن لوكاشيفتش لم يأخذ بنظر الاعتبار السياق التعليمي الذي عُرض فيه منطق أرسطو عند شراحه ومؤرخيه ، كما أنه لم يطلع على النصوص المنطقية عن المناطقة المسلمين في القرون الوسطى الذين كانوا بحق الرافد الذي اوصل المنطق الأرسطي الى الغرب في تلك المرحلة ، فإنها نصوص قد تناولت ابعاد القياس المختلفة وقدمت من الآراء التي تثبت أن نص أرسطو المنطقي لم يكن يتضمن فجوات على مستوى الشكل وعلى مستوى المضمون ، لذا كانت انتقاداته لا تصمد أمام التحليلات المنطقية التي تضمنتها هذه النصوص ، كما هذه الانتقادات حتى لو كانت صحيحة ، فهي لا أثر منطقياً لها ، اذ سيبقى القياس منتجاً.

المصادر والمراجع العربية

١. ابن رشد. (١٩٨٣). : تلخيص كتاب القياس . (تحقيق د محمود قاسم) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢. أحمد النكري. (٢٠٠٠). جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المعروف بدستور العلماء (المجلد ١). (ترجمة حسن هاني فحص) بيروت: دار الكتب العلمية.
٣. ارسطو. (١٩٨٠). منطق أرسطو . ج ١. (تحقيق عبد الرحمن بدوي) كويت: وكالة المطبوعات.
٤. ارسطو. (١٩٩٩). النص الكامل لمنطق ارسطو ج ١ . (د فريد جبر) بيروت: دار الفكر اللبناني.
٥. السيد هاشم الطهراني. (١٣٨٥). توضيح المراد-تعليقة على شرح تجريد الاعتقاد (المجلد ١) مطبعة مصطفىوي.
٦. الفرد تارسكي. (١٩٧٠). مقدمة للمنطق ومنهج البحث في العلوم الاستدلالية . (ترجمة د عزمي اسلام) القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
٧. برتراند راسل. (٢٠٢١). تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الأول ، الفلسفة القديمة . (ترجمة د زكي نجيب محمود) القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
٨. د يوسف وغليسي . (٢٠٠٨). اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. الجزائر: منشورات الاختلاف.
٩. عبد الرحمن بن محمد الياجى. (د ت). المواقف في علم الكلام (بيروت: عالم

الكتب.

١٠. عبد الهادي السبزواري. (د ت). شرح غرر الفوائد. طهران.
١١. علي بن محمد الجرجاني. (١٣٠٦). كتاب التعريفات. مصر: المطبعة الخيرية الجمالية.
١٢. علي سامي النشار. (٢٠٠٠). المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا المتأخرة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
١٣. علي نجم الدين الكاتبي القزويني. (١٩٩٨). الشمسية في القواعد المنطقية (تحقيق د مهدي فضل الله) الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
١٤. فردريك كوبلستون. (٢٠٠٢). تاريخ الفلسفة، (المجلد ١). (ترجمة د إمام عبد الفتاح) القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة والفنون.
١٥. عبد العلي بن نظام الدين اللكنهوي. (٢٠١٢). شرح بحر العلوم على سلم العلوم. (تحقيق عبد الناصر احمد الشافعي) الكويت: دار الضياء.
١٦. مجموعة باحثين. (١٩٠٧٢). شرح المواقف وحواشيه (المجلد ١). (تصحيح السيد محمد بدر الدين الحلبي) مصر: مطبعة السعادة.
١٧. محمد بن محمد قطب الدين الرازي. (١٣٩٣). لوامع الاسرار في شرح مطالع الأنوار ، ج ١. (تحقيق أبو القاسم الرحمانى) طهران: مؤسسة الحكمة والفلسفة.
١٨. محمد باقر مير داماد الاسترابادي. (١٣٩١). الأفق المبين. (تحقيق حامد ناجي) طهران: مركز ميراث مكتوب.
١٩. محمد بن احمد ابن رشد. (١٩٨٤). شرح كتاب البرهان. (تحقيق د عبد الرحمن بدوي) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
٢٠. محمد بن محمد الفارابي. (١٩٧٨). رسالتان فلسفيتان. (تحقيق د جعفر آل ياسين) بيروت: دار المناهل.
٢١. محمد بن محمد الفارابي. (١٩٨٥). المنطق عند الفارابي. ج ١. (تحقيق : د رفيق العجم) بيروت: دار المشرق.
٢٢. يان لوكاشيفتش. (١٩٦١). نظرية القياس المنطقية من وجهة نظر المنطق الحديث . القاهرة: دار المعارف.
٢٣. يحيى بن حبش بن أميرك شهاب الدين السُّهُرَوَرْدِي. (٢٠١٤). المؤلفات الفلسفية والصوفية. (تحقيق بجفلي حبيبي، المحرر) بيروت: منشورات الجمل.

المصادر الانكليزية

١. ARISTOTLE. (1995). THE COMPLETE WORKS.V1. (EDITED BY JONATHAN BARNES, Ed.) NEW YORK: PRINCETON UNIVERSITY PRESS.
٢. ERINST, K. (1942). GREAT FOUNDATIONS OF TRADITIONAL LOGIC (Vol. 1). NEW YORK: COLUMBIA UNIVERSITY PRESS.
٣. FREGE, G. (1960). TRANSLATIONS FROM THE PHILOSOPHYCAL WRITINGS OF GOTTLOB FREGE. (B. BLACK, & M. BLACK, Eds.) OXFORD: BASIL BLAKWELL.
٤. LUKASIEWICS, J. (1957). ARISTOTLE,S SYLLOGISTIC (Vol. 2). OXFORD: THE UNIVERSITY PRESS.
٥. OXFORD DICTIONARY. (2003). OXFORD DICTIONARY (Vol. 6). OXFORD: UNIVERSITY OXFORD.

PHILOSOPHY

AN ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL
COLLEGE OF ARTS
AL MUSTANSIRYAH UNIVERSITY

6/2022

No.25

